

9360

الدكتور سعيد بو الشعير

النظام السياسي الجزائري



الفهرس

5	مقدمة :
5	— الجزائر قبل الاسلام
6	— الجزائر أثناء الحكم الاسلامي
7	— الجزائر أثناء الحكم الاستعماري
9	— الحركات الوطنية
19	— مرحلة الكفاح المسلح

القسم الأول

نظام الحكم في ظل دستوري 1963 و 1976
(الجمهورية الأولى)

الباب الأول: نظام الحكم في ظل دستور 1963

33	الفصل الأول: تنظيم السلطة خلال المرحلة الانتقالية
33	المبحث الأول: سيطرة الجبهة على الهيئة التنفيذية المؤقتة
36	المبحث الثاني: الانقسامات داخل الجبهة والاتجاه نحو تركيز السلطة
41	الفصل الثاني: تنظيم السلطات بعد انشاء المجلس التأسيسي
42	المبحث الأول: تعيين رئيس الحكومة
45	المبحث الثاني: التشريع باسم الشعب
47	المبحث الثالث: اعداد الدستور

50	الفصل الثالث: تنظيم السلطات في ظل دستور 1963
51	المبحث الأول: السلطة التشريعية
54	المبحث الثاني: السلطة التنفيذية
58	المبحث الثالث: السلطة الشخصية
	الباب الثاني: نظام الحكم المؤقت بعد 19 جوان 1965 وينتهى الدولة من القاعدة
63	الفصل الأول: التكييف القانوني لحركة 19 جوان 1965
63	المبحث الأول: الحركة تصحيحية
66	المبحث الثاني: الحركة انقلاب
70	الفصل الثاني: التنظيم المؤقت للسلطة طبقاً لأمر 10 جويلية 1965
70	المبحث الأول: مجلس الثورة والحكومة
	المبحث الثاني: رئيس مجلس الثورة
73	رئيس مجلس الوزراء
76	الفصل الثالث: بناء الدولة من القاعدة
77	المبحث الأول: المجلس الشعبي البلدي
80	المبحث الثاني: الولاية
	المبحث الثالث: تأسيس السلطة المركزية من قبل
83	مجلس الثورة بموجب دستور 1976
	الباب الثالث: الحزب ومشروع الثورة
87	الفصل الأول: مفهوم وحدة السلطة والثورة
87	المبحث الأول: مفهوم وحدة السلطة
90	المبحث الثاني: مفهوم الثورة
	الفصل الثاني: ملازمة الدولة والحزب للثورة الاشتراكية
94	باعتبارهما وسيلتان لتطبيقها ونجاحها
94	المبحث الأول: الدولة
103	المبحث الثاني: الحزب
	الفصل الثالث: الدولة تبعث الحزب وتتحول إلى وسيلة
109	لتحقيق مشروعه السياسي
109	المبحث الأول: الميثاق الوطني
	المبحث الثاني: الحزب في الميثاق الوطني وعلاقته
115	بالدولة

الباب الرابع : المؤسسة التنفيذية تقود الحزب والدولة في ظل دستور 1976

الفصل الأول : المؤسسة التنفيذية تقود الحزب وتؤثر

في قراراته . 125

المبحث الأول : المؤتمر 126

المبحث الثاني : اللجنة المركزية 129

المبحث الثالث : المكتب السياسي 134

الفصل الثاني : مكانة المؤسسة التنفيذية في الدولة

في ظل دستور 1976 138

المبحث الأول : الأسباب التي أدت إلى تقرير أولوية

المؤسسة التنفيذية 138

المبحث الثاني : الرئيس على مستوى المؤسسة

التنفيذية 140

المبحث الثالث : دور رئيس الجمهورية وسلطاته تخوله

القبض على مفتاح قبة النظام السياسي 142

الفصل الثالث : عضوية قيادة المؤسسة التشريعية في قيادة

الحزب قيد على حرية العمل التشريعي 147

المبحث الأول : الترشيح بواسطة الحزب الواحد وسيلة

لاحتواء المؤسسة التشريعية 147

المبحث الثاني : التأثير الداخلي للحزب على

المؤسسة التشريعية 151

الفصل الرابع : توزيع الوظائف في ظل دستور 1976 161

المبحث الأول : الوظيفة التنفيذية 162

المبحث الثاني : الوظيفة التشريعية 167

القسم الثاني

نظام الحكم في ظل دستور 1989 (الجمهورية الثانية)

الباب الأول: مصادر ومبادئ دستور 1989

177	الفصل الأول: من الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية
177	المبحث الأول: الخلفيات والأسباب العامة لأحداث أكتوبر 1988
177	المبحث الثاني: من الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية
180	الفصل الثاني: مصادر ومبادئ دستور 1989
189	المبحث الأول: القيمة القانونية لتغيير الدستور
189	المبحث الثاني: مصادر ومبادئ دستور 1989
192	الفقرة الأولى: مصادر دستور 1989
192	الفقرة الثانية: مبادئ دستور 1989

الباب الثاني: السلطة التنفيذية

205	الفصل الأول: انتخاب رئيس الجمهورية
205	المبحث الأول: كيفية اختيار رئيس الجمهورية
207	— شروط الترشيح
210	— حالة الشغور
214	المبحث الثاني: مدة المهمة الرئاسية
216	المبحث الثالث: مدى مسؤولية رئيس الجمهورية
220	الفصل الثاني: سلطات رئيس الجمهورية
220	المبحث الأول: مكانة رئيس الجمهورية في دستور 1989
223	المبحث الثاني: اختصاصات رئيس الجمهورية
223	الفقرة الأولى: اختصاصات رئيس الجمهورية
223	السلطة التنفيذية
223	— إصدار القوانين
228	— نشر القوانين
230	— سلطة التنظيم

238	— سلطة التعيين
241	— رئاسة مجلس الوزراء
245	الفقرة الثانية: قيادة الجيش والشؤون الخارجية
246	— قيادة الدفاع
248	— قيادة الشؤون الخارجية
249	الفقرة الثالثة: ممارسة السلطة السامية
250	— حق اصدار العفو وتخفيض العقوبات أو استبدالها
251	— رئاسة المجلس الأعلى للقضاء
	الفقرة الرابعة: حق اللجوء المباشر إلى المجلس أو
252	الشعب أو هما معا
253	— حق حل المجلس
254	— حق طلب اجراء مداولة ثانية
256	— تعديل الدستور
260	— اللجوء إلى الاستفتاء
	المبحث الثالث: سلطات رئيس الجمهورية في الظروف
263	غير العادية
263	الفقرة الأولى: فكرة الظروف غير العادية
266	الفقرة الثانية: حالي الطوارئ والحصار
272	الفقرة الثالثة: الحالة الاستثنائية
276	الفقرة الرابعة: حالة الحرب
	المبحث الرابع: الاجهزة المساعدة للرئيس على
281	مستوى الرئاسة
284	الفصل الثالث: الحكومة
285	المبحث الأول: تشكيل الحكومة
285	الفقرة الأولى: رئيس الحكومة
292	الفقرة الثانية: اختيار الوزراء
295	الفقرة الثالثة: انتهاء مهام رئيس الحكومة
298	المبحث الثاني: سلطات وصلاحيات رئيس الحكومة
	الفقرة الأولى: السلطات والصلاحيات التي ينفرد بها
298	رئيس الحكومة

الفقرة الثانية: الاختصاصات المشتركة لرئيس الحكومة

304	مع جهات أخرى
	المبحث الثالث: من واحدة السلطة التنفيذية إلى
304	ثنائيتها

الباب الثالث: السلطة التشريعية

الفصل الأول: تشكيل المجلس الشعبي الوطني وهياكله

	وسير العمل فيه
315	المبحث الأول: تشكيل المجلس الشعبي الوطني
315	الفقرة الأولى: الترشيح وطريقة الانتخاب
316	الفقرة الثانية: القانون الأساسي للنائب
324	المبحث الثاني: هياكل المجلس وسير العمل
331	الفقرة الأولى: الهياكل
331	الفقرة الثانية: سير المجلس الشعبي الوطني
338	الفصل الثاني: سلطات المجلس الشعبي الوطني
359	المبحث الأول: مجال القانون
360	المبحث الثاني: التشريع عن طريق المبادرة
365	الفقرة الأولى: المبادرة بمشروع قانون
366	الفقرة الثانية: المبادرة باقتراح قانون
371	الفقرة الثالثة: التعديلات على المشاريع والاقتراحات
375	المبحث الثالث: صلاحيات المجلس الشعبي الوطني الأخرى
379	الفقرة الأولى: صلاحيات المجلس الشعبي الوطني
	المشتركة مع السلطة التنفيذية
379	الفقرة الثانية: صلاحية المشاركة في تعديل الدستور
383	الفصل الثالث: رقابة المجلس الشعبي الوطني للحكومة
384	المبحث الأول: أدوات الرقابة التي تترتب عنها
	مسؤولية الحكومة
385	الفقرة الأولى: مناقشة برنامج الحكومة
385	الفقرة الثانية: بيان السياسة العامة للحكومة
391	المبحث الثاني: أدوات الرقابة التي لا تترتب عنها
	مسؤولية الحكومة بصفة مباشرة
398	

398 الفقرة الأولى : الاستجواب

399 الفقرة الثانية : الأسئلة

الياب الرابع : المجلس الدستوري

405 الفصل الأول : تشكيل المجلس الدستوري

409 الفصل الثاني : اختصاصات المجلس الدستوري

المبحث الأول : الاختصاصات المتعلقة بحالة الشعور

410 ومراقبة الانتخابات

412 المبحث الثاني : الرقابة على دستورية القوانين

412 — موقف المؤسس الدستوري من الرقابة في ظل دستور 1976

415 — الرقابة على دستورية القوانين في ظل دستوري 1989

425 الخاتمة

427

433

المراجع
الفهرس